

أطلّ من خلال عدد من المحطات التلفزيونية، ومن خلال عناوين الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي، وجه بريء مبتسم، وجه الطفلة إيلا واطرافها المبتورة. أول ما يتبادر إلى الذهن عندها هو أنّها لا تعي المصير الذي ينتظرها.

تنوّال الأيّام، ويتنامى الفضول لدى الناس. أخبار وتقارير يتداولونها في لقاءاتهم، بعضها مستقى من قراءات وأبحاث ولكن أغلبها معتمد على ما يقدمه الإعلام.

الوقائع المنقولة عبر الإعلام قاطعة: إيلا الصغيرة، التي تجاهلها طبييها المعالج عندما كانت بأمسّ الحاجة إليه، وقعت ضحية خطأ طبي يستحيل حدوثه في ظل الخدمات الطبية الحديثة والمتاحة. إنها ضحية جديدة من ضحايا مهنة الطب المتوحشة والقاسية.

حادثة مؤلمة تعيدنا ثلاث سنوات إلى الوراء، إلى جنين ريتا جبرائيل الذي لم يكتب له ولأمه الحياة.. لذا كان من الطبيعي أن يتبنى المتلقون للإعلام الجماهيري الذي حرّكته العاطفة ما قدمته لهم الشاشات التلفزيونية والصحف اليومية من وقائع وحقائق علمية وأن يصدروا نتيجة لذلك حكماً مبرماً يقضي بأن: «الدكتور معلوف مجرم و عار على مهنة الطب».

أنا لست بطبيبة ولا أعرف الدكتور معلوف شخصياً، وبصفتي اختصاصية في أخلاقيات الطب والبيولوجيا وأعمل منذ فترة لا يُستهان بها مع الكادر الطبي، أستطيع أن أجزم وبتقّة أن القضايا المشابهة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأخلاق الطبية، هي قضايا لم يُعد بالإمكان تجاهلها لأنها جزء بالغ الأهمية من حياة الناس وليست حصراً على الطاقم الطبي. ولكن، ومن جهة أخرى، قد عشت ما يكفي في لبنان لأعي أن الإعلام لا يقوم بواجبه بالشكل المطلوب. لقد كان في ما مضى وسيلة تلعب دوراً إيجابياً وبناء في حياة الناس. ولكن سنة بعد سنة، وشهراً بعد شهر، ويوماً بعد يوم تجلّى لي أن الدور الإيجابي للإعلام يضمحلّ ليفسح المجال أمام إعلام يتلاعب بالجماهير بشكل لا أخلاقي وغير مسؤول. هذه حرب جديدة، حرب ضروس، حرب مخيفة.

إلى أيّ مدى يُعتبر تشويه سمعة إنسان، أيّاً يكن، من دون توفر أدلة ملموسة عملاً مقبولاً أخلاقياً؟ إلى أيّ مدى يعتبر نشر صور للصغيرة إيلا بهدف ابتزاز الناس عاطفياً ومن دون الاكتراث بما سيؤول إليه حال الطفلة أمراً مقبولاً أخلاقياً واجتماعياً؟ هل كانت تريد لنفسها هذا الظهور الأليم على مدى الشاشات التلفزيونية، والصحف وشتى وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي؟ هل تمّ استغلال مأساة الطفلة وأهلها لخلق

حالة تعاطفية وسبق صحفي بهدف الإثارة أم كان ذلك بهدف تحفيز تغيير ما في المجتمع؟ لن أعلق على قضية الدكتور عصام معلوف بشكل خاص، فقد قيل فيها الكثير حتى الآن ولكنني سأكتفي بلفت النظر إلى أن مؤسسات الرعاية الصحية قد أجمعت على مكافحة الخطأ الطبي بكل أشكاله إدراكاً منها أن الأخطاء الطبية أمر لا يُستهان به. لكن، وبالرغم من أن مؤسسات الرعاية الصحية سعت وما برحت تسعى لتفادي أدنى خطأ طبيّ فذلك لم يقلل من الحاجة إلى إجابات شافية وكاملة على أسئلة كثيرة مثل ما هو الخطأ الذي يُصنّف بالخطأ الطبيّ؟ من ذا الذي يستطيع أن يحدّد متى وكيف ارتكب مثل هذا الخطأ؟ هل كان يمكن تفاديّه؟ هل كان هذا «الخطأ» أمراً محتوماً لم يكن من الممكن تفاديّه؟

نصّب الإعلام نفسه متخصصاً في شؤون الطب والقانون ووجّه تهم الإهمال كيفما استساغه للأطباء تحت عناوين مثيرة مثل «فضيحة طبية جديدة» بغية لفت النظر وافتعال الإثارة والتشويق بما يتلاعب بمصائر المرضى والأطباء على السواء. إذا ما استمرّ هذا التسيّب فلا غرابة في أن يستهدف هذا التهجّم مختلف القطاعات وفي طبيعتها قسم التمريض.

من على منبر الإعلام أتوجّه لوسائل الإعلام سائلة إياهم: كيف تسمح له مهنتهم التي يفترض بأن يتحلّوا بها بأن يصدروا أحكاماً على ممارسي مهنة العناية الصحية أو أي مهنة أخرى؟ ما هي هذه السلطة التي تستبيح أعراض الناس من أطباء ومرضى على السواء، بهدف تسجيل سبق صحفي أو إخراج خبرية وجدانية ما تلبث أن تتلاشى، بعدما تظهر الحقيقة العلمية للخبر؟ تتلاشى مخلفة أثراً بليغة في النفوس؟

خلل آخر في الأداء الوظيفي لمهنة الإعلام النبيلة، ما هو إلا حلقة جديدة من سلسلة انتهاكات تطل جميع المرافق التي تنظّم أو تشكل حياة الإنسان الحضارية. نتمنى أن تخرج وزارة الإعلام عن صمتها لتمارس حقها بل واجبها في مساءلة وسائل الإعلام ومحاسبتها عندما ينزعون إلى ممارسات كهذه تماماً كما نتوقع من وزارة الصحة ونقابة الأطباء أن تقف بالمرصاد لأي فعل قد يهدّد صحة المريض.

*أخصائية في أخلاقيات الطب والبيولوجيا،

عضو في اللجنة الاستشارية الوطنية لأخلاقيات علوم الحياة و الصحة
مدير موعسس لبرنامج سليم الحص للأخلاقيات الاحيائية و الاحتراف في كلية الطب، الجامعة الأميركية في بيروت

جريدة السفير 2015 ©